

«جنيف ٦» استعراض إعلامي أم ماذا؟

ميسون يوسف

توقف المراقبون ملياً عند المهلة القصيرة المحددة لاجتماعات «جنيف ٦» التي دعت إليها الأمم المتحدة وتساءل الكثيرون عن جدوى هذا المحطة مع ضيق الوقت وعدم التحضير، أسئلة أثارها شكوكا حول نوايا بشار الأسد كل ما حدث في جنيف في جولاتها ومحطاتها الخمس بأنه قبل أيام وفي مقابلة مع محطة ONT البيلاروسية وصف الرئيس الأسد استعراضات إعلامية لم تقدم شيئاً منظوراً أو دفعاً معيلاً للعملية السياسية الهادفة للحل الحقيقي للأزمة السورية، واللافت هنا أن سورية تسهم في هذه الاجتماعات وجدية تامة وانضباط صارم وحرفية عالية رغم علمها بطبيعة هذه الاجتماعات وفقاً لتوصيف الرئيس الأسد، والجواب كما نرى أن سورية تريد أيضاً أن تستفيد من الفرصة الإعلامية المتاحة في جنيف وترسل إلى الرأي العام العالمي الرسائل الكاشفة للحقائق التي جهد أرباب العدوان في طمسها عملاً بإستراتيجية التضليل والافتراء والبهتان.

وبالعودة إلى «جنيف ٦»، فإن دمشق تعلم أيضاً أن هذه الجولة لن تقدم شيئاً لأن جبهة العدوان على سورية ليست جاهزة حتى الآن للاعتراف بفشلها والإقرار بوجوب الذهاب إلى حل يعيد لسورية أمنها واستقرارها على أساس وحدتها واستقلالها، ومع هذا تذهب دمشق على عاداتها بجديتها المألوفة، وحزماها الأكيد لأنها ترى أن هذا الاجتماع ومن باب الإعلام أيضاً، قد يكون مناسبة لتحريف مذكرات «مناطق خفض التصعيد»، المذكرة التي ضمنت تركيا تنفيذها إلى جانب روسيا وإيران وقبول أميركا بها، وإن كان قبولاً قاتراً، يخفي نوايا التحريف حتى يستقيم الرضا الأمريكي عليها.

بمتابعة الإعلام الغربي الترويجي، نرى أن مصطلح «مناطق خفض التصعيد» يتراجع ليتقدم عليه تعبير «المناطق الآمنة»، ونحن نعلم أن التعبير الآخر هو ما تريده أميركا وتعمل لفرضه في سورية وفقاً لدولالاته في القانون الدولي العام، ولذلك نعتقد أن رحلة تحريف مذكرات «مناطق خفض التصعيد» قد تبدأ مع انطلاق أعمال جنيف، إذ أن نحت أميركا في التسويق، تكون سجلت كسباً في سورية، في مواجهة روسيا وإيران الضامنتين لهذه المذكرة.

وعليه نرى أن «جنيف ٦» الذي لا ينظر منها شيء إيجابي قد يخشى منها إعلامياً، ولهذا يتحضر الوفد السوري للإجهاض المحاولة كما أجهض الأمارات العربية السابقة، ووفدنا المحترف أعد لكل سؤال جواباً ولكل موقف تصرفاً، بشكل يوحى بالطمأنينة للنتائج.

معارضة «منصة الرياض» لocht بتعليق مشاركتها بعد خسائرها شرق دمشق

«جنيف ٦» تنطلق اليوم ودي ميستورا: الرئيس الأسد يؤمن ومهمته بالعملية السياسية

مناقشة معقدة للسلال الأربع (الإرهاب- الحكم- الدستور- الانتخابات) دون أن تفنسي إلى نتائج تذكر في الوقت الحالي، لكنها ضرورية للتأكيد على استمرار المسار السياسي في حنيفة بعد نجاح أساتنا الأخير ولاستمرار مهمة المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا.

في المقابل، لوحته «الهيئة العليا للمفاوضات» المعارضة التي تتخذ من الرياض مقراً لها بتعليق مشاركتها في مباحثات جنيف المقبلة، التي تأتي بعد هزيمة تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وميليشيا «فيلق الرحمن» في حي القابون شرق دمشق وخروجها منه وكذلك إبرام اتصالات مصالحة في حيي برزة وتشرين الجاورين.

وقال القيادي في «الإئتلاف» المعارض شام مروة: «إن الهيئة العليا للمفاوضات قد تعلق مشاركتها في جنيف بسبب جرائم النظام» على حد تعبيره، فيما دعا عضو الائتلاف هادي البحرة، إلى الحد مما سماه «ممارسات التهجير التي يعتمدها النظام».

ويروي مملون بحسب وكالة «أ ف ب» للأنباء، أن الأمم المتحدة تبدو وكأنها في سباق مع اجاعات أساتنا التي تشهد زخماً أكبر، خصوصاً بعد توقيع مذكرة إنشاء «مناطق تخفيف التصعيد» في الرابع من الشهر الحالي ووضعها موضع التطبيق.

وقال الباحث المتخصص في الشؤون السورية في مؤسسة «سانتشيوري فوندايشن» أرون لوند وفق «أ ف ب»: إن لمفاوضات جنيف «قيمة رمزية»، لكنها لا توفى قدمياً بأي شكل من الأشكال.. وتابع «في الممارسة، همس مسار أساتنا إلى حد كبير مسار جنيف، على الأقل في الوقت الراهن».

وتعدت الحكومة السورية في الأيام القليلة الماضية من السيطرة على حي القابون وأبرمت اتفاقي مصالحة في حيي برزة والتوجه وتشرين الجاورين لتقرب بذلك من السيطرة شبه الكاملة على العاصمة.



المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا ومساعدته رمزي رمزي خلال مؤتمر صحفي في جنيف (رويترز)

وقال «خلال زيارتي إلى دمشق اتفقتنا على السلال الأربع وتسريع مسار سلة أو سلتين منها».

من جهة أخرى أعرب دي ميستورا عن تفاؤله بمزيد من المشاركة الأمريكية وإدارتها الجديدة في مناقشة مسألة «مناطق تخفيف التصعيد» وإيجاد السبل لمواصلة الهدنة، وقال: «نحن على اتصال دائم مع واشنطن ونناقش مختلف الأمور للتوصل لحل للأزمة القائمة في سورية».

وحول الشأن الكردي، أكد دي ميستورا أن الأكراد جزء أساسي من المجتمع في سورية، مشدداً على أنهم سيخضع لا يمكن تجاهله، دون إعطاء أي تفاصيل إضافية. ووفقاً لمصدر دبلوماسي غربي في جنيف تحدثت إليه «الوطن» فإن الجولة الجديدة قد تكون «رمزية» بالفعل وتسبق اجتماعات في مجلس الأمن لكنها ستشهد

المفاوضات سترتكز على التوصل إلى مناهج عملية تهدف إلى وقف التصعيد في سورية وأضاف: «نريد وقف التصعيد في سورية وهذا ما سعيانا إليه في أساتنا»، مشيراً إلى أن هناك ترابطاً بين جنيف وأساتنا ولا نية للفصل بينهما، مؤكداً في الوقت ذاته أن خفض أعمال العنف لا يكون من دون اتفاق وتسوية سياسية، وأكد أنه «لولا اجتماع أساتنا لما رأينا جنيف ٦».

كما اعتبر المبعوث الأممي، أن كل ما يحدث ميدانياً في سورية سيؤثر على المحادثات السياسية سلبياً أو إيجابياً، مطالباً المجتمع الدولي بالتصديق في سورية مذكرات «مناطق تخفيف التصعيد» التي تم التوقيع عليها في اجتماع «أساتنا ٤» مؤخراً إلى واقع، وقال: «الأمم المتحدة والدول الضامنة لاتفاق وقف إطلاق النار في سورية اتفقت على تقسيم العمل، الدول

الضامنة والموقعة على مذكرة تخفيف التصعيد في أساتنا لديها تفوز وتعهدت بإجراء تقدم».

ووصل صباح أمس وفد الجمهورية العربية السورية إلى جنيف برئاسة مندوب سورية الدائم في الأمم المتحدة بشار الجعفري للمشاركة في الجولة السادسة من مباحثات جنيف التي تنطلق اليوم وتستمر حتى يوم الجمعة القادم، وسط توقعات بأنها ستكون «رمزية» دون تقضي إلى أي نتائج تذكر.

الوطن - وكالات

تنطلق اليوم الجولة السادسة من مباحثات جنيف السورية السورية التي ترعاها الأمم المتحدة، واستبقها المبعوث الأممي الخاص إلى سورية ستيفان دي ميستورا بالتأكيد على «إيمان» و«اهتمام» القيادة السورية بالعملية السياسية، والتوضيح أن هذه الجولة ستكون «مختلفة عن السابق وبحضور كل الوفود».

وبينما وصل وفد الجمهورية العربية السورية إلى المدينة السورية للمشاركة في المباحثات، لوحته «الهيئة العليا للمفاوضات» المعارضة بتعليق مشاركتها في مباحثات جنيف المقبلة، بعد الهزائم التي منيت بها أدواتها خصوصاً في أحياء شرق دمشق.

ووصل صباح أمس وفد الجمهورية العربية السورية إلى جنيف برئاسة مندوب سورية الدائم في الأمم المتحدة بشار الجعفري للمشاركة في الجولة السادسة من مباحثات جنيف التي تنطلق اليوم وتستمر حتى يوم الجمعة القادم، وسط توقعات بأنها ستكون «رمزية» دون تقضي إلى أي نتائج تذكر.

استبق دي ميستورا الجولة بمؤتمر صحفي عقد أمس في جنيف، قال فيه بحسب موقع قناة «روسيا اليوم»: إن الرئيس بشار الأسد يؤمن ومهمته بالعملية السياسية وإلا لما كان يبعث وفداً حكومياً لإجراء مباحثات حول الأزمة السورية. وأضاف المبعوث الأممي: إن اجتماعات جنيف المقبلة ستكون مختلفة عن السابق وبحضور كل الوفود، مشيراً إلى وجود خطة لاستئناف المفاوضات خلال شهر رمضان المقبل.

وأعلن دي ميستورا أن وفد سورية وصل إلى جنيف، وأضاف «لنظن النظام أننا سنبحث السلال الأربع في هذه الجولة». وأوضح دي ميستورا، أنه سيطلب من وفود جنيف عدم التصريح إلى الإعلام كل ه رقائق. وأوضح دي ميستورا أن هذه الجولة من

بوتين يمسك العصا من المنتصف ما بين الأتراك وأكراد «الوحدات»

اجتماع قريب لخبراء الدول الضامنة لتحديد حدود «مناطق تخفيف التصعيد»

وأشار البيان إلى أن قريتي أم العلق والنازحي في محافظة السويداء انضمتا أول من أمس إلى نظام وقف إطلاق النار، ليرتفع بذلك عدد القرى والمدن المنضوية في عملية المصالحة إلى ١٤٩٧، لافتاً إلى «استمرار المفاوضات مع الفصائل المعارضة بشأن انضمامها إلى الهدنة في محافظات حلب ودمشق وحماة وحمص والقنيطرة».

من جهة أخرى، أمسك الرئيس الروسي بالعصا من المنتصف بالنسبة لتركيا و«وحدات حماية الشعب». وشرح معالم السياسة الروسية حيال الأخيرة بالقول: «بما أن العامل الكردي مؤثر بالفعل على الوضع في سورية،

والوحدات الكردية تشارك في الحرب ضد داعش، وهي من القوى الأكثر قدرة على القتال، نرى من حقا الحفاظ على اتصالات عمل معهم، ولو بهدف تجنب صدامات محتملة أو حوادث قد تشكل خطراً على عسكريينا». ولتحج إلى الولايات المتحدة من دون أن يسميها، إذ أكد أن موسكو «بخلاف دول أخرى، لا تقوم بتسليح وحداث حماية الشعب، مشيراً إلى «أنهم لا يحتاجون إلى توريداتنا، فلهذه مصادر أخرى للحصول على الأسلحة. ولا نرى ضرورة لتكتيف هذا العمل بأي شكل». وذكر بوتين أنه ناقش هذا الموضوع مع الرئيس التركي جربلي اردوغان، الذي «أعرب عن قلقه من هذا الصدد». وقال: «موقفنا صريح، ولا نعتقد أن فيه ما يمكن أن يثير قلق شركائنا الأتراك. نحن على اتصال معهم ونأمل أن يفهموا موقفنا».



الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال منتدى الحزام والطريق في بكين (أ ف ب)

خفض مستوى العنف وضمان الوصول الإنسان وبذل جهود جادة في مجال المفاوضات السياسية».

وفي هذا السياق، أعلنت وزارة الدفاع الروسية أن الوضع بمناطق تخفيف التصعيد بسورية مستقر، حيث لم تسجل لجنة المراقبة الروسية التركية المشتركة سوى ٩ انتهاكات لوقف إطلاق النار خلال الـ٤ ساعة الماضية، وأوضحت الوزارة في بيان أمس الإثنين، أن الجانب الروسي في اللجنة رصد ٦ حالات لإطلاق النار في محافظات دمشق (٢)، ودرعا (٢) وحماة (٢)، في حين سجل الجانب التركي ٣ حالات مماثلة في محافظة حمص، مشيراً إلى أن معظم حوادث إطلاق النار عشوائية من دون أسلحة الخفيفة وتم رصدتها في مناطق يسقط عليها تنظيم داعش وجبهة النصرة الإرهابيين.

تخفيف تصعيد في كل من إدلب وما حولها، جنوب سورية، شمال حمص، غوطة دمشق الشرقية، على أن يفصل هذه مناطق أمنية تنتشر قوات المراقبة تابعة للدول الضامنة الثلاث أو أطراف فاعلة تتوافق عليها تلك الدول.

في العاصمة البلجيكية بروكسل، دعت رئيسة الدبلوماسية الأوروبية فيديريكا موغيريني كافة أطراف النزاع في سورية وخكطوة أول على طريق الخروج من الأزمة، إلى تنفيذ الاتفاقيات الهادفة إلى إنهاء القتال، وقالت: «على السوريين تخفيف التوتر والتصعيد». وشددت موغيريني في تصريحات للصحفيين قبيل جلسة مجلس الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية، على أهمية ضرورة حل المشاكل الإنسانية في سورية ودعم عملية المفاوضات بين السوريين في جنيف، وقالت: «يجب

الوطن - وكالات

أعلنت روسيا أن خبراء الدول الضامنة لعملية أساتنا، وبالتنسيق مع الحكومة السورية سيعملون على تحديد الحدود الدقيقة لـ«مناطق تخفيف التصعيد»، التي تنص على إنشائها مذكرة وقعها تلك الدول خلال اجتماع «أساتنا ٤» مؤخراً، من جهة أخرى، عملت موسكو على مسك العصا من المنتصف ما بين تركيا و«وحدات حماية الشعب» الكردية، معلنة أنها لن تقطع اتصالاتها مع مسلحي الأخيرة، وأكدت في الوقت نفسه أنها لا تعترف بزويدهم بالسلح، غامزةً بذلك من طرف واشنطن.

وشدد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على أن إنشاء «مناطق تخفيف التصعيد» في سورية يهدف بالدرجة الأولى إلى ترسيخ نظام وقف إطلاق النار، الذي لا يمكن دونه دفع عملية المصالحة والتوصل إلى الحل السياسي في البلاد.

وتكثف بوتين للصحفيين في ختام زيارته إلى الصين للمشاركة في منتدى «حزام واحد، طريق واحد» للتعاون الدولي عن أن العسكريين الروس والأتراك والإيرانيين بالتنسيق مع دمشق، سيبحثون خلال لقائهم المرتقب في الأقرة، الحدود الدقيقة لـ«مناطق تخفيف التصعيد» في سورية بالإضافة إلى وسائل المراقبة والسيطرة على الوضع هناك.

ووضعت المذكرة التي وقعها ممثلو روسيا وإيران وتركيا مطلع هذا الشهر، على تأسيس أربع مناطق

انقلاب على «تخفيف التصعيد» وارتياح في أوساط القاعدة واشطن وإعادة النظر بتصنيف «هتس» بأنها إرهابية.. تخط أم تحول



مسلحو القاعدة في تل أبيب قرب الحدود التركية (رويترز-أرشيف)

يثير هذا التناقض في تصريحات المسؤولين الأميركيين تساؤلات عديدة حول حقيقة الموقف الأمريكي من «هيئة تحرير الشام» وهل تصريح توميسون يلقي بيان راتني ومقابله أم تبقى الأفضلية للبيانات المكتوبة على التصريحات الشفوية؛ لكن ينبغي عدم التغافل عن حقيقة أن «هيئة تحرير الشام» غير مدرجة رسمياً على قائمة الولايات المتحدة للتنظيمات الإرهابية، بل يدور الحديث عن السياسة التي تنتهها وزارة الخارجية الأميركية ورؤيتها للهيئة وموقفها منها.

وهذا الفارق بين التصنيف وبين الموقف السياسي، يتيح للولايات المتحدة هامشاً واسعاً للتلاعب على الحساب حسب مصلحتها، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن موقف توميسون الجديد جاء بالتزامن مع إعلان السلطات التركية أنها رفعت اسم «هيئة تحرير الشام» من قائمتها للإرهاب، وكان لافتاً أن أحد المعلقين على هذا القرار أشار إلى ملاحظة مهمة وهي أن وضع «هيئة تحرير الشام» على قائمة الإرهاب من الناحية العملية.. ووفقاً للوكالة، فإن المراقبين الغربيين يربطون هذا التحليل الاستطلاعي بقدم سفينتي شجن «فارياج» التي تبحر تحت علم بنما، إلى طرطوس، و«رقية ٢» التي تحمل علم توغالي، إلى اللاذقية، بهدف إيصال دفعة أسلحة إلى هناك من مدينة نوفوروسيسك الروسية على ساحل البحر الأسود، وذلك بعد أيام من تقارير لقناة «فوكس نيوز» الأميركية، ذكرت أن روسيا نقلت مؤخراً ٢١ بطارية مدفعية من طراز «هاوتزرتز»، وطائرة استطلاع «أنتونوف ٥٠»، إلى مرفأ طرطوس السوري.

«هيئة تحرير الشام» هي جبهة النصرة، وهي منظمة مدرجة على لائحة الإرهاب، محلل «جهاديون» مغربيون من جبهة النصرة أن القرار الأمريكي والكندي «هو آخرى تندمج معها».

وما يثير الشكوك أن كلام راتني لا يمكن حمله على محمل الخطأ كما حاولت الذهاب إلى ذلك مسؤولية الخارجية الأميركية توميسون، فهو واضح في تمييزه بين الاسمين «هيئة تحرير الشام» وجبهة النصرة وتأكيداً على أن التصنيفين سار بعض النظر عن التسمية، وبالتالي يمكن الركون إلى تفسير توميسون بأن ذلك كان مجرد خطأ، وهناك العديد من العبارات التي وردت في بيان راتني تعزز من عدم وجود خطأ وخصوصاً إشارته إلى أن «صاحب السلطة الحقيقية في هيئة تحرير الشام هو أبو محمد الجولاني، وهو المتحكم من الناحية العملية».

ولا يتناقض كلام توميسون مع بيان راتني فحسب، بل يتناقض كذلك مع تصريح حديث صدر عن الناطقة باسم الخارجية الأميركية هيز نورث في أعقاب الإعلان عن مذكرة «مناطق تخفيف التصعيد» حيث طالب جميع «الفصائل المسلحة بالوفاء بالتزاماتها والابتعاد عن الجماعات الإرهابية بما فيها هيئة تحرير الشام». وهذا يؤكد أن وضع «هيئة تحرير الشام» بالإرهاب ليس من قبيل الخطأ، وإنما يعبر عن سياسة وزارة الخارجية الأميركية على الأقل.

عبدالله علي

في خطوة تعكس إصرار الولايات المتحدة الأميركية على التلاعب بملف الإرهاب واتخاذ وسيلة لتنفيذ سياساتها وأجنداتها، تراجعت الخارجية الأميركية، أمس، عن وسم «هيئة تحرير الشام» بالإرهاب، واعتبرت على لسان المسؤولة في الخارجية الأميركية نيكون توميسون أن جبهة النصرة التي تشكل العمود الفقري للهيئة والمدرجة على قائمة الإرهاب الدولية، لم يعد لها وجود، وذلك بالتزامن مع صدور قرار من السلطات الكندية يقضي بسحب اسم «هيئة تحرير الشام» من قائمة الإرهاب الخاصة بها.

مواقف أشارت ارتياحاً واسعاً في أوساط جبهة النصرة التي رأت فيها رسالة إيجابية من واشنطن ينبغي تلقاها بذكاء، واعتبر محللون «جهاديون» مغربيون من جبهة النصرة أن القرار الأمريكي والكندي «هو آخرى تندمج معها».

وما يثير الشكوك أن كلام راتني لا يمكن حمله على محمل الخطأ كما حاولت الذهاب إلى ذلك مسؤولية الخارجية الأميركية توميسون، فهو واضح في تمييزه بين الاسمين «هيئة تحرير الشام» وجبهة النصرة وتأكيداً على أن التصنيفين سار بعض النظر عن التسمية، وبالتالي يمكن الركون إلى تفسير توميسون بأن ذلك كان مجرد خطأ، وهناك العديد من العبارات التي وردت في بيان راتني تعزز من عدم وجود خطأ وخصوصاً إشارته إلى أن «صاحب السلطة الحقيقية في هيئة تحرير الشام هو أبو محمد الجولاني، وهو المتحكم من الناحية العملية».

ولا يتناقض كلام توميسون مع بيان راتني فحسب، بل يتناقض كذلك مع تصريح حديث صدر عن الناطقة باسم الخارجية الأميركية هيز نورث في أعقاب الإعلان عن مذكرة «مناطق تخفيف التصعيد» حيث طالب جميع «الفصائل المسلحة بالوفاء بالتزاماتها والابتعاد عن الجماعات الإرهابية بما فيها هيئة تحرير الشام». وهذا يؤكد أن وضع «هيئة تحرير الشام» بالإرهاب ليس من قبيل الخطأ، وإنما يعبر عن سياسة وزارة الخارجية الأميركية على الأقل.

لكن هذا الموقف المفاجئ يطرح العديد من التساؤلات حول أسبابه وتبعاته، وما إذا كان مجرد تخطو وقع في المسؤولين الأميركيين ولاسيما في ظل تضارب التصريحات الصادرة عن عدد منهم، أم يمثل تحولاً حقيقياً في سياسة واشنطن؟

في حال صحة كلام توميسون وكونه يعبر عن تخفيف في موقف وزارة الخارجية الأميركية إزاء «هيئة تحرير الشام»، فهذا التحول سينتج تداعيات كبيرة، بل يمكن أن يشكل انقلاباً جذرياً على مذكرة «مناطق تخفيف التصعيد» التي يقوم على محورين أساسيين: أحدهما إنشاء أربع مناطق يشملها تخفيف التصعيد، والثاني والأهم هو عزل «هيئة تحرير الشام» عن «المعارضة المعتدلة» تمهيداً لتوحيد الجهود لمحاربتها والقضاء عليها، على حين أن من شأن الموقف الأمريكي الجديد، في حال صحته، أن يقطع الطريق على محاربة «الهيئة» وهو ما سيقرب الاتفاق من ضمه لأنه سيحول المناطق الأربع إلى مرتع خصب لتنامي «الهيئة» ما دامت في بيئة آمنة وغير مهددة بالقتال.

الكلام الأمريكي الجديد عن «هيئة تحرير الشام» جاء على لسان نيكون توميسون في مقابلة مع محطة «سي بي سي» الأميركية، يوم الأحد، قالت فيه إنه «رغم ارتباط هيئة تحرير الشام بشكل وثيق بجبهة النصرة، إلا أنها ليست مصنفة كمنظمة إرهابية»، ولم تكف توميسون بذلك، بل وجهت انتقاداً قاسياً لبيان سابق صدر عن الخارجية الأميركية وسم «هيئة تحرير الشام» بالإرهاب، لافتة إلى خطأ في هذا البيان وهو أنه «كان يجب أن يقول جبهة النصرة منظمة إرهابية، وهي لم تعد موجودة على أي حال».

توميسون تقصد بإشارتها إلى الخطأ، البيان الذي صدر عن المبعوث الأمريكي إلى سورية مايكل راتني في شهر آذار، والذي توسع فيه بالتكليف «هيئة تحرير الشام» واعتبارها «امتداداً لتنظيم القاعدة» و«إرهابية» و«حذر الفصائل المسلحة الأخرى من التعامل معها، ومما ورد في بيان راتني أن «المكون الأساسي

حجاب يواصل التحريض على القوات الحليفة لدمشق

موسكو: العمل المشترك مع سورية ساهم بتحريك الحوار

مات في مجلس الأمن والهذب من ذلك الحفاظ على «الرئيس» الأسد». وتجاهل حجاب كل الجهود التي تبذلها موسكو لحل الأزمة السورية بطرق سلمية وقال: «نحن نتمنى أن تلعب روسيا دوراً راعياً للسلام سواء في سورية أو في مناطق أخرى من العالم، ولكن في سورية ومنذ أن بدأت «الثورة» إلى الآن روسيا تلعب دور الحامي لهذا النظام، وتقدم له كل الدعم السياسي والدبلوماسي والعسكري أيضاً».

وأضاف: «روسيا أكدت أنها استخدمت ضد الشعب السوري ١٦٢ نوعاً من السلاح إضافة لتسليحها ١٧ ألف غارة جوية، وهذا يؤكد أن روسيا فضلت النظام على الشعب وأنها اخترت أن تكون طرفاً أساسياً في قتل السوريين». وحاول حجاب تحريض الدول التي تدعمه وتدعم العدوان على سورية، بإبانتها ضد القوات الحليفة التي تساند الجيش العربي السوري في مكافحة الإرهاب، بالقول: «إن وجودها أحدت تغييرات في المنطقة بشكل عام»، مطالباً بـ«إنشاء منظومة أمن إقليمي لمواجهة»، مدعياً، أن «وجودها يهدد الأمن العالمي وتستهدف استقراره».

خلق ظروف ملائمة لعقد حوار سوري سوري لحل الأزمة على المستوى السياسي، كما ساهم في «تعبيد الجماعات الإرهابية خسائر كبيرة في سورية»، وتقوم روسيا منذ ٣٠ أيلول عام ٢٠١٥، ويطلب من القيادة السورية، بتوجيه ضربات جوية ضد مواقع تنظيمي داعش وجبهة النصرة الإرهابيين في سورية إلى جانب الجيش العربي السوري. وسحبت الجزء الأساسي من القوات الجوية الروسية في منتصف آذار عام ٢٠١٦، لتتركز الجهود الروسية أكثر، على مجالي المفاوضات والمساعدات الإنسانية.

في الأثناء، ادعى منسق «الهيئة العليا للمفاوضات» المنبثقة عن مؤتمر الرياض للمعارضة، رياض حجاب أن روسيا دخلت الحرب في عام ٢٠١٥ كطرف أساسي في القتل بسورية وقتل الشعب السوري وذلك خلال «منتدى الدوحة ١٧»، وفق ما نقلت شبكة «النبر النامية» الإخبارية المعارضة، وزعم حجاب أن «روسيا أثرت العوقوف في صف «الرئيس» بشار الأسد ضد الشعب السوري بأكثر، وهذا كان واضحاً وجلياً من خلال العديد من الأفعال أبرزها استخدام الفيتو لأكثر من ثنائي

الوطن - وكالات

أكد نائب سكرتير مجلس الأمن الروسي ميخائيل بويوف، أن العمل المشترك للقوات الفضائية-الجوية الروسية والقوات السورية ضد الإرهابيين في سورية، خلق ظرفاً ملاماً لتحريك الحوار السوري.

وقال بويوف في مقابلة مع صحيفة «كراسنايا زفيدا» بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين على تأسيس المجلس، وفق ما نقل موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني: «قرار روسيا بإرسال قواتها الفضائية، الجوية إلى سورية، جاء استجابة لطلب قيادة البلاد، وحده مساراً واضحاً، وهو منع انتشار التهديدات الإرهابية».

وأضاف نائب سكرتير مجلس الأمن الروسي: «موظفون استطاعوا التنسيق بشكل عال بين القوات الحكومية السورية، والروسية في سبيل مكافحة الإرهاب».

وأشار المسؤول الروسي إلى أن هذا «سبب ومكافئة قاعل في تحويل الوضع جذرياً، الأمر الذي أدى إلى